Société Tunisienne de l'Electricité et du Gaz

الشركة التونسية للكهرباء والغاز

الإدارة العامة

خلية النفاذ إلى المعلومة

تقرير حول نشاط
خلية النفاذ إلى المعلومة
أفريل – ديسمبر 2017

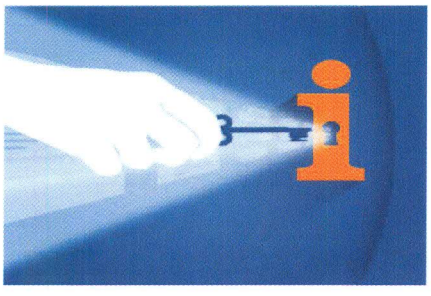

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	3
تفاعل الشركة التونسية للكهرباء و الغاز مع حق النفاذ إلى المعلومة:	10-4
-1- على المستوى الهيكلي:	5-4
أ-الإجراءات المنجزة:	
- بعث خلية النفاذ إلى المعلومة.	
- تعيين مكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائب له.	
ب- الإجراءات في طور الدراسة:	
-2- على المستوى الترتيبي :	7-5
-على الصعيد الداخلي بالشركة.	
- على مستوى العموم.	
- 3- على مستوى التكوين .	7
-4-على مستوى تفعيل إتاحة المعلومة :	10-8
- إتاحة المعلومة بمبادرة من الشركة	
- إتاحة المعلومة بطلب	
- II- آفاق تطوير حق النفاذ إلى المعلومة بالشركة:	12-11
-1- تطوير العمل بالقانون من خلال إعداد قاعدة بيانات خاصة بالشركة.	
-2- تطوير العمل بالقانون من خلال الأهداف المرسومة بالعقد الإطار.	
-III- التوصيات المقترحة:	13

مقدمة

حرص المشرع التونسي من خلال سنّه للقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 على ضمان حق النفاذ إلى المعلومة لفائدة كل شخص طبيعي أو معنوي وذلك إما عن طريق نشرها من طرف الهيكل العموميوبمبادرة منه بموقع واب يحدثه للغرض أو بواسطة مطالب كتابية يتم توجيهها إلى الهيكل الذي بحوزته المعلومة قصد الحصول عليها.

ولقد اتجهت إرادة المشّرع من وراء هذا القانون إلى تحقيق الأهداف التالية:
- الحصول على المعلومة.
- تعزيز مبدأ الشفافية والمسائلة خاصة فيما يتعلق بالتصرف في المرفق العام.
- تحسين جودة المرفق العام ودعم الثقة فيه.
- دعم مشاركة العموم في وضع السياسات العمومية وتقييمها وتنفيذها.
- دعم البحث العلمي.

ورغم ما يتمتع به هذا القانون من دفع للحقوق و الحريات و حماية للمرفق العام فإن المشرّع قد نص على بعض الاستثناءات في تطبيقه سيما إذا كانت إتاحة المعلومة من شأنها أن تؤدي إلى إلحاق ضرر بالأمن العام أو بالدفاع الوطني أو بالعلاقات الدولية فيما يتصل بهما أو بحقوق الغير في حماية حياته الخاصة و معطياته الشخصية وملكيته الفكرية.

ولقد تفاعلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز مع مقتضيات هذا القانون باعتبارها من الهياكل المعنية بتطبيقه(I) كما سعت إلى وضع خطة عمل تهدف إلى تطوير آفاقه بالشركة (II).

I- تفاعل الشركة التونسية للكهرباء و الغازمع حق النفاذ إلى المعلومة:

لقد حرصت الشركة التونسية للكهرباء والغاز على تفعيل حق النفاذ إلى المعلومة من خلال اتخاذها لعدة مبادرات تتعلق بالجانب الهيكلي (1) وبالنواحي الترتيبية (2) وبعنصر التكوين (3) إضافة إلى دورها في تفعيل إتاحة المعلومة استجابة لمطالب النفاذ التي وردت عليها (4).

1- على المستوى الهيكلي:

بادرت الشركة التونسية للكهرباء والغاز منذ صدور القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 بإنجاز بعض المسائل الإجرائية المتعلقة به (أ).كما شرعت في دراسة بعض المسائل الأخرى المتصلة بتطبيقه بالشركة على المستوى الهيكلي(ب).

أ- *الإجراءات المنجزة:*

بعث خلية النفاذ إلى المعلومة:

تم إحداث خلية النفاذ إلى المعلومة على مستوى الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمقتضى المنشور التوجيهي عدد16-89 بتاريخ 20 /2016/10الذيخصها بعدة مهام نذكر منها:

- تلقّي مطالب النفاذ ومعالجتها والرّد عليها.

- ربط الصلة بين الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز وهيئة النفاذ إلى المعلومة.

- إعداد خطة عمل لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة مع المسؤولين الأول بالشركة تتضمن أهدافا واضحة ورزنامة عمل تحدد المراحل والآجال ودور كل متدخل وذلك تحت إشراف الإدارة العامة.

- إعداد تقرير كل ثلاثة أشهر حول نشاط الخلية يرفع للإدارة العامة.

- إعداد تقرير سنوي حول النفاذ إلى المعلومة ورفعه بعد مصادقة الإدارة العامة إلى هيئة النفاذ إلى المعلومة.

- متابعة تنفيذ خطة عمل وتحيينها تحت إشراف الإدارة العامة.

تعيين مكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائب له:

عملا بأحكام الفصل32 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016المؤرخ في 24 مارس 2016 تولت الشركة تعيين مكلف بالنفاذ إلى المعلومة وذلك بواسطة المنشور التوجيهي عدد 16-92 المؤرخ في 01 نوفمبر 2016 و تعيين نائب له بواسطة المنشور التوجيهي عدد38- 17 بتاريخ 27 أفر2017للقيام بالوظائف الموكولة للخلية.

كما تم تعيين إطار بالخلية منذ نوفمبر 2017.

ب –إجراءات في طور الدراسة:

بالإضافة إلى ذلك، فلقد تولى الإطار المشرف على خلية النفاذ إلى المعلومة دراسة بعض المسائل الأخرى المتصلة بتطبيق القانون السالف الذكر على الصعيد الهيكلي. ومن أهم تلك المسائل:

* بعث منسقين مع الخلية على المستوى المركزي بالوحدات المركزية للشركة وعلى المستوى الجهوي بمختلف الإدارات الجهوية و الأقاليم و القواعد التابعة لها.

*إحداث لجنة استشارية بالشركة تتولى،عند الاقتضاء ، تقديم الاستشارة للمكلف بالنفاذ إلى المعلومة فيما يخص تطبيق القانون.

2 - على المستوى الترتيبي:

في هذا الإطار نشير إلى مشاركة خلية النفاذ إلى المعلومة في مناقشة مشروع الأمر الحكومي المتعلق بضبط شروط إحداث هيكل داخلي لتنظيم الأنشطة المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة وذلك استجابة لدعوة الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية التابعة لرئاسة الحكومة.

كما أنه وسعيا لمزيد التعريف بحق النفاذ إلى المعلومة وتبسيط الإجراءات المتعلقة به وجعلها في متناول العموم تولت خلية النفاذ إلى المعلومة إنجاز الأعمال التالية:

أ-على الصعيد الداخلي بالشركة:

*إعداد مذكرة تتضمن طرق وإجراءات تطبيق قانون النفاذ إلى المعلومة وتوجيهها إلى كافة الإدارات عن طريق مذكرة عمل مضمنة تحتعدد14 بتاريخ 11 افريل 2017 ومصادق عليها من طرف الإدارة العامة تدعو كافة الوحدات إلى الالتزام بتطبيق قانون النفاذ إلى المعلومة واحترام الآجال الواردة به.

وقد تناولت المذكرة المحاور التالية:

-التعريف بأهداف القانون وطرق النفاذ إلى المعلومة.

- التنصيص على الآجال القانونية المحدودة والممنوحة إلى الهياكل العمومية للرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة التي ترد عليها.

- وضع إجراءات داخلية خاصة بالشركة تتضمن كيفية معالجة ومتابعة مطالب النفاذ إلى المعلومة التي ترد على الشركة سواء على المستوى المركزي أوعلي مستوى الأقاليم أوالوكالات.

- ضبط آجال داخلية لمختلف الوحدات المركزية والأقاليم والوكالات للاستئناس بها في تقديم المعلومات والوثائق المطلوبة إلى خلية النفاذ إلى المعلومة بما يمكّن هذه الأخيرة من إتاحة المعلومة إلى طالبيها في الآجال القانونية المحددة.

* إلتآم جلسات عمل مع دائرة المصالح المركزية لغاية استكمال تنظيم الأرشيف كما يقتضيه الفصل 60 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016.

*إحداث ركن خاص بخلية النفاذ إلى المعلومة بالموقع الداخلي للشركة وتضمينه بمعلومات وبيانات تهدف إلى التعريف بالخلية وبالمهام الموكولة لها.

ب-على مستوى العموم:

حرصت خلية النفاذ إلى المعلومة على توفير الأدوات التي من شانها أن تساعد على تحقيق مشاركة العموم في وضع السياسات العمومية وتقييمها من خلال انجازها للأعمال التالية:

-إعداد دليل نفاذ إلى المعلومة ووضعه على ذمة العموم لتبسيط الإجراءات الواردة بالقانون وتيسير تقديم مطالب النفاذ إلى المعلومة إلى الشركة.

-إعداد نموذجي مطلب نفاذ إلى المعلومة باللغتين العربية والفرنسية.

- إعداد نموذجي مطلب تظلم باللغتين العربية والفرنسية.

- إعداد نموذج شهادة في الإطلاع على عين المكان باللغتين العربية والفرنسية.

3- على مستوى التكوين:

في إطار أحكام الفصل 60 من القانون الأساسي عدد22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 الذي ينص على ضرورة توفير التكوين اللازم في مجال النفاذ إلى المعلومة، تمكن الإطار المشرف على الخلية من المشاركة في دورة تكوينية تتعلق بحماية المعطيات الشخصية خلال يومي 14 و15 مارس 2017 كالمشاركة في دورة تكوينية تتعلق بتصنيف المخاطر أيام20 و21 و22 ديسمبر 2017.

كما تمكنت الخلية من المشاركة في سلسلة دورات تكوينية تم تنظيمها من طرف الأرشيف الوطني التونسي وتتعلق بالمحاور التالية:

-الأرشيف والنفاذ إلى الوثائق الإدارية: يوم 6 مارس 2017.

-التصرف في الأرشيف الإلكتروني: يوم 4 أفريل 2017.

-انتقاء الوثائق والملفات: يوم 25 أفريل 2017.

4- على مستوى تفعيل إتاحة المعلومة:

لقد نصالقانون الأساسي عدد 22 لسنة2016المؤرخ في 24 مارس2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة على أن إتاحة المعلومة تكون إما بنشرها بمبادرة من الهيكل العمومي ووضعها على ذمة العموم بصفة دورية وفي شكل قابل للاستعمال أو عند تقديم مطلب إلى الهيكل قصد الحصول عليها.

وتفاعلا مع مقتضيات القانون السالف الذكر و سعيا لتعزيز مبدأ الشفافية ، حرصت خلية النفاذ إلى المعلومة على تكريس طريقتي النفاذ المذكورتين وتدعيم العمل بموجبهما من خلال انجازها للأعمال التالية:

أ-إتاحة المعلومة بمبادرة من الشركة:

أوكل الفصلين 6 و7 من هذا القانون إلى الهياكل الخاضعة له بان تقوم بنشر جملة من المعلومات وعددها 14 بموقع واب يتم إحداثه للغرض وتحيينها بصفة دورية.

ولقد استوجب هذا الشكل من النفاذ التنسيق بين خلية النفاذ إلى المعلومة ومشروع تطوير موقع واب الشركة التابع للإدارة التجارية لإنجاز الأعمال التالية:

- دراسة المعلومات الواجب نشرها والواردة بالفصل 6 حسب اختصاصات ومشمولات مختلف الوحدات بالشركة.

- دراسة المعلومات الموجودة بموقع واب الشركة وتقييمها من حيث مطابقتها للقانون.

- ضبط قائمة المعلومات التي يتعين إضافتها بموقع الواب سواء على سبيل معلومات مستحدثة بموجب التشريع أو على وجه التحيين.

- الاتصال بجميع الوحدات المعنية بالشركة ومطالبتها بإعداد المعلومات المستوجبة بالعنوانين المذكورين أعلاه وإحالتها على كل من خلية النفاذ إلى المعلومة ومشروع تطوير موقع واب الشركة التابع للإدارة التجارية لإتمام إجراءات نشرها بموقع واب الشركة.

- قبول جزء من المعلومات في إطار تحيين موقع واب الشركة.

هذا وعملا بمقتضيات الفصل 7 من قانون النفاذ إلى المعلومة و بالتنسيق مع مشروع تطوير موقع واب الشركة التابع للإدارة التجارية تمّ تخصيص ركن خاص بخلية النفاذ إلى المعلومة بموقع واب الشركة للتعريف بها لدى العموم ونشر المعلومات والبيانات المتصلة بنشاطها والمتمثلة في:

- الإطار القانوني والترتيبي المنظم لحق النفاذ إلى المعلومة.

- دليل الإجراءات المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة بالشركة.

- المطبوعات المتعلقة بمطالب النفاذ وبإجراءات التظلم.

- قائمة إسمية في المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة بالشركة.

ب-إتاحة المعلومة بطلب:

إضافة إلى آلية النشرالإستباقي التي تهدف إلى نشر المعلومات المنصوص عليها بالفصل 6 من قانون النفاذ إلى المعلومة بمبادرة من الهيكل العمومي، حرص المشرّع على تنظيم آلية ثانية للنفاذ إلى المعلومة وهي آلية النفاذ بطلب.

و لقد ورد على الشركة عبر هذه الآلية و منذ 30 مارس 2017، تاريخ دخول القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس2016 حيز النفاذ، إلى 31ديسمبر 2017، ***12 مطلبا*** أفرزت معالجتها ومتابعتها الملاحظات التالية:

*** ملاحظات تتعلق بالمطالب الواردة على الشركة:**

- بلغت المطالب الصادرة عن ذوات معنوية **(7)**مطالب بينما بلغت المطالب الصادرة عن ذوات طبيعية**(5)** مطالب.

- بلغ عدد المطالب التي تهدف إلى الحصول على معلومات**(10)** مطالب في حين تعلق الجزء المتبقى والمتمثل في مطلبين**(2)**بالحصول على وثائق.

- بلغ عدد المطالب الواردة على الشركة بواسطة مراسلات إلكترونية **(3)** مطالب في حين بلغ عدد المطالب الواردة بواسطة مراسلات عادية **(9)** مطالب.

- سجلت الخلية توجها ملحوظا نحو البحث العلمي من خلال نسبة المطالب الواردة عليها في الموضوع والبالغ عددها **(3)**.

*** ملاحظات تتعلق بأجوبة الشركة:**

- بلغ عدد المطالب التي تمت متابعتها بالإيجاب أو بالرفض **(9)** مطالب مع الإشارة إلى أن البقية لم تستوفي الشروط القانونية المستوجبة.

- تولت الشركة تأمين الردود على المطالب بواسطة **(4)** مراسلات عادية و**(2)** مراسلات إلكترونية و**(2)** مراسلات باعتماد الطريقتين ومرة واحدة **(1)**بواسطة الإطلاع على عين المكان، وذلك تماشيا مع طريقة النفاذ التي تم اختيارها من طرف أصحاب المطالب.

- بلغ عدد المطالب التي تمت الاستجابة لها في الآجال القانونية **(4)** من ضمن**(9)** مع الإفادة بأن تجاوز الآجال مرده تنوع المعلومات أو الوثائق المطلوبة وتعدد مصادرها بالشركة.

- لم تسجل الشركة إجراءات تظلم ضدها للمطالبة بالنفاذ إلى المعلومة.

وإضافة إلى متابعة مطالبا النفاذ، قامت خلية النفاذ إلى المعلومة بدور استشاري لدى بعض وحدات الشركة بخصوص خمسة **(5)** مطالب تتعلق بتقديم معلومات.

هذا ولقد تولت خلية النفاذ إلى المعلومة إعداد تقرير حول نشاطها خلال المدة الممتدة من أفريل 2017 تاريخ دخول القانون عدد 22 بتاريخ 24 مارس 2016 حيز النفاذ إلى سبتمبر 2017 ونشره للعموم في الركن الخاص بها على موقع واب الشركة.

II- آفاق تطوير حق النفاذ إلى المعلومة بالشركة:

تكتسي المعلومة أهمية بالغة في حياة المؤسسة فهي التي تحرك جميع الإدارات والمصالح التي بداخلها في اتجاه تحقيق البرامج و الأهداف المرسومة. فبقدر ما تكون المعلومة متوفرة و شفافة و سهلة المنال بقدر ما تكون عجلة تطور المؤسسة مرنة و يسيرة القيادة.

لذلك كانت المعلومة محور اهتمام المشرع حيث خصها بهذا القانون لتكون عامل شفافية وجودة و ثقة في الهيكل العمومي إضافة إلى دورها الهام في المسائلة و تقييم السياسات العمومية.

ولقد حرصت خلية النفاذ إلى المعلومة على تطوير عملها وفق مقتضيات القانون المذكور وذلك من خلال دراسته وتعميق البحث في جوانب تطبيقه على مستوى الشركة لإعداد قاعدة بيانات خاصة بها **(1)** و كذلك عبر أهداف أخرى قامت بتضمينها صلب مشروع العقد الإطار(2018-2020) الخاص بها **(2)**:

1- تطوير العمل بالقانون من خلال إعداد قاعدة بيانات خاصة بالشركة:

نص الفصل 24 من القانون الأساسي المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بحق في النفاذ إلى المعلومة على أن الهيكل العمومي لا يمكنه أن يرفض طلب النفاذ إلى المعلومة إلاّ إذا كان ذلك يؤدي إلى إلحاق ضرر بالأمن العام أو بالدفاع الوطني أو بالعلاقات الدولية فيما يتصل بهما أو بحقوق الغير في حماية حياته الخاصة و معطياته الشخصية و ملكيته الفكرية.

وحيث انه من الثابت أن المبدأ هو إتاحة المعلومة وبان عدم الإتاحة ليس إلا بالاستثناء الحصري و المحدود الذي لا يمكن أن يضاهي قاعدة النفاذ إلى المعلومة.

وحيث أن تفعيل هذه القاعدة على مستوى الشركة يستوجب إلى حدّ ما الأخذ بخصوصياتها سيما وأنها مكلفة وبمقتضى القانون بالتصرف في أحد مكونات

الأمن العام للبلاد المتمثل في مرفقي الكهرباء والغاز وضمان استمراريتهما وكذلك توليها مسك و معالجة بعض المعطيات الشخصية الخاصة بالأفراد وتحديدا منهم الأعوان و المشتركين الذين هم تحت تصرفها.

وفي هذا السياق،وسعيا لضمان تطبيق قاعدة حق النفاذ إلى المعلومة مع مراعاة الاستثناءات المتصلة به، تعمل الخلية على إعداد قاعدة بيانات خاصة بالشركة التونسية للكهرباء و الغاز تتضمن المعلومات التي يمكن إدراجها كاستثناءات لذلك الحق إما لارتباطها بخصوصيات المرفق العام الذي تسيره و ضرورة الحفاظ على استمراريته أو لاتصالها بالمعطيات الشخصية للأفراد كالأعوان أو المشتركين الذين هم تحت تصرفها.

و لغرض إثراء عملها و الحصول على المعلومات اللازمة، تعتزم الخلية عقد جلسات عمل:

*على **المستوى الخارجي** مع كل من هيئة المعطيات الشخصية والأرشيف الوطني والمؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

*على **المستوى الداخلي** مع الوحدات المعنية بالشركة سواء بالنسبة للمسائل المتصلة بالأمن الطاقي المتعلقة بإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز أو المسائل المتصلة بالمعطيات الشخصية .

2- تطوير العمل بالقانون من خلال الأهداف المرسومة بالعقد الإطار الخاص بالخلية:

- العمل على تقليص آجال الرد على مطالب النفاذ .

- السهر على تجنيب الشركة دعاوى التظلم و الدعاوى القضائية من أجل الحصول على المعلومة.

- تدعيم النشر الإستباقي للمعلومة عبر موقع واب الشركة و العمل على تحيينها بصفة دورية من قبل وحدات الشركة.

-العمل على إدخال منظومة جودة التصرف في معالجة مطالب النفاذ الواردة على الشركة حسب معيار ***ISO 9001 V 2015***.

III- التوصيات المقترحة:

- الحرص على موافاة الخلية بالوثائق والمعلومات المطلوبة طبقا لمقتضيات المذكرة الداخلية عدد 14بتاريخ 11 أفريل 2017الموجهة إلى كافة وحدات الشركة.

- إدخال منظومة الكترونية للأرشيف و التصنيف الالكتروني للوثائق الإدارية.

- دعوة مختلف الوحدات إلى إثراء موقع واب الشركة بالمعلومات الخاصة بأنشطتها و ذلك سعيا لمزيد التعريف بها لدى العموم و تقليص مطالب النفاذ.

- تخصيص حصص تكوينية لفائدة أعوان و إطارات الشركة في مجال النفاذ إلى المعلومة بمركز التكوين و الإتقان بالخليدية.

- برمجة دورات تكوينية حول النفاذ إلى المعلومة لفائدة المسؤولين الأول بالشركة.

- تخصيص فضاء بالمقر الاجتماعي لاستقبال طالبي النفاذ إلى المعلومة على عين المكان.

- تدعيم خلية النفاذ إلى المعلومة بانتداب إطارين (2) خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2020.

- تدعيم التكوين اللاّزم للإطار المشرف على الخلية في مجال النفاذ إلى المعلومة.

المكلف بالنفاذ إلى المعلومة:

توفيق الحمزاوي

نائبة المكلف بالنفاذ إلى المعلومة:

نسام تقية بالكراوية

الرئيس المدير العام

المنصف هرّابي